تزايد الإصابات بسلالة «دلتا» يكبح جماح صعود أكبر في الأسعار

ارتفاع أسعار النفط مع استمرار تراجع المخزونات الأمريكية

ارتفعت أسعار النفط الخام في التعاملات الصباحية، أمس الخميس، مع استمرار تراجع المخزونات الأمريكية، لكن تزايد الإصابات بسلالة «دلتا» كورونا، يكبح جماح صعود أكبر في الأسعار.

وتراجعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 4.1 ملايين برميل، خلال الأسبوع الماضي المنتهي بتاريخ 23 يوليو الجاري، في مؤشر على زيادة الطلب على الخام.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في بيان، إن مخزونات النفط الخام بعد تراجعها الأسبوع الماضي، استقرت عند 435.6 مليون برميل.

وعند الساعة (6:13 ت.غ)، صعدت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أكتوبر، بنسبة 0.47 بالمئة أو 35 سنتا، إلى 74.23 دولارا للبرميل.

وسجلت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر زيادة بنسبة 0.51 بالمئة أو 37 سنتا إلى 72.76 دولارا للبرميل.

ومنذ بداية العام الحالي قفزت أسعار النفط 45 بالمئة مع تعافي الطلب وقيود على الإمدادات من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها في «أوبك+». وعادت الإصابات الجديدة بفيروس كورونا تسجل زيادات متسارعة، مع انتشار المتحور الهندي «دلتا»، وسط مخاوف من عودة إغلاق بعض القطاعات حول العالم.

الفيدرالي الأميركي يبقي على سياسته النقدية دون تغيير

جيروم باول

أبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي (الفيدرالي الأمريكي) على أسعار الفائدة دون تغيير عند صفر-0.25 بالمئة، مشيرا أنه بانتظار تحسن مؤشري التوظيف والتضخم في البلاد.

وقال الفيدرالي الأمريكي في بيان، إن سبب إبقائه على أسعار الفائدة دون تغيير، مرتبط بمسار الاقتصاد الذي يسير وفقا لمسار فيروس كورونا وسلالاته.

وأشاد باستمرار التقدم الذي تحرزه البلاد في التطعيمات للحد من آثار أزمة الصحة العامة (كورونا) على الاقتصاد المحلي، «لكن المخاطر على التوقعات الاقتصادية لا تزال قائمة».

وبينما ينتظر الفيدرالي وصول نسب التضخم إلى مستوى 2 بالمئة، فقد سجلت فعليا مستوى 5.4 بالمئة خلال يونيو الماضي على أساس سنوي، لكنه يرى أن النسبة مؤقتة مرتبطة بحزم التحفيز المالي. وزاد الفيدرالي في بيانه: «سيكون من المناسب الحفاظ على هذا النطاق المستهدف (نسبة الفائدة الحالية) حتى تصل ظروف سوق العمل إلى مستويات تتفق مع تقييمات اللجنة للحد الأقصى للتوظيف».

وتستقر أسعار الفائدة على الأموال الاتحادية دون تغيير عند مستوياتها الحالية، منذ مارس 2020، بهدف تعزيز الاقتصاد الأمريكي وتحفيز الاستثمار والاستهلاك والتشغيل، ضمن أدوات مواجهة الجائحة.

وأورد البيان: «يلتزم الاحتياطي الفيدرالي باستخدام مجموعته الكاملة من الأدوات لدعم الاقتصاد الأمريكي في هذا الوقت الصعب، وبالتالي تعزيز أهداف التوظيف واستقرار الأسعار».

وتابع: «مع التقدم في التطعيمات والدعم القوي للسياسات، استمرت مؤشرات النشاط الاقتصادي والعمالة في التعزيز، وشهدت القطاعات الأكثر تضررا بالوباء تحسنا لكنها لم تتعاف تماما».

وصوّت لصالح الإبقاء على السياسة النقدية، كافة أعضاء لجنة السوق المفتوحة لدى الفيدرالي، بقيادة المحافظ جيروم باول.

اليمن يحذر من تباطؤ الدعم الدولي لمواجهة أزمته الاقتصادية

حذرت الحكومة اليمنية، من تباطؤ المجتمع الدولي في دعمها لمواجهة الأزمة الاقتصادية، ووقف تدهور سعر العملة المحلية (الريال).

جاء ذلك، خلال لقاء بين رئيس الوزراء اليمني معين عبد الملك، والمبعوث الأمريكي الخاص لليمن «تيم ليندركينغ»، نشرته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية.

وقال عبد الملك: «الوضع الاقتصادي الآن هو الشغل الشاغل للمواطنين، في ظل تراجع سعر العملة وضعف القوة الشرائية».

وأضاف: «بجانب إجراءات الحكومة، لا بد من مسار إقليمي ودولي لدعمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي».

وفي 13 يوليو الماضي، أقرت الحكومة اليمنية، تدابير عدة لوقف تدهور سعر العملة، بينها تشكيل لجان وزارية لمراجعة قنوات المداخيل المالية، ووضع ضوابط لاستيراد السلع للإسهام في التقليل من استنزاف العملة الصعبة

وأردف عبد الملك: «لا بد من تدخل سريع وعاجل لإسناد الحكومة في هذا الملف الحيوي.. التأخير سيجعل المعالجات أكبر كلفة».

وبلغ الريال اليمني مستويات جديدة غير مسبوقة من التدهور، أمام العملات الأجنبية، خلال تعاملات الأربعاء، عند 1015 مقابل الدولار الواحد.

وقبل الحرب (2015)، كان يباع الدولار الواحد بـ215 ريالا؛ لكن تداعيات الصراع ألقت بانعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات، بما في ذلك العملة.

عجز الميزان التجاري الأميركي يرتفع 3.5 بالمئة خلال يونيو

الميزان التجاري للسلع في الولايات المتحدة خلال يونيو الماضي بنسبة 3.5 بالمئة على أساس شهري، وسط زيادة الواردات بوتيرة أعلى من الصادرات.

وبحسب بيانات مكتب الإحصاءات الأمريكي (حكومي)، سجل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات السلعية والخدمية) 91.2 مليار دولار خلال يونيو، مقارنة بعجز 88.11 مليار دولار بالقراءة المعدلة لمايو.

وعلى أساس سنوي، ارتفع العجز التجاري الأمريكي بنسبة 29.1 بالمئة خلال الشهر الماضي، مقابل 70.64 مليار دولار في يونيو 2020.

وارتفعت صادرات الولايات المتحدة بنسبة 0.3 بالمئة على أساس شهري إلى 145.45 مليار دولار، مقارنة بـ 144.96 مليارا في مايو السابق.

أما الواردات الأمريكية فسجلت ارتفاعا شهريا بنسبة 1.5 بالمئة إلى 236.66 مليار دولار، مقابل 233.13 مليارا في الشهر السابق.

وتتعافى الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد عالمي، تدريجيا من تداعيات جائحة كورونا، وسط تسريع عمليات التطعيم واستمرار خطط التحفيز الضخمة، إلا أن مخاوف السلالات المتحورة للفيروس تثير الشكوك حول استمرار التعافي الاقتصادي.

المغرب يتوقع نمواً 5.6 بالمئة في 2021

رفعت السلطات المغربية سقف نمو الاقتصاد في البلاد للعام الحالي إلى 5.6 بالمئة، بعدما انكمش 7 بالمئة العام الماضي، وسط تأثير سلبي مزدوج لجائحة فيروس كورونا والجفاف.

وفي 23 مارس الماضي، كانت توقعات المركزي المغربي، لا تزيد على نمو 5.3 بالمئة خلال العام الجاري، إلا أن استمرار عمليات التطعيم ضد كورونا محليا، أعطت البلاد أملا بعودة الأنشطة الاقتصادية بشكل أسرع.

وقال وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون، في كلمة أمام البرلمان، تابعت تفاصيلها الأناضول، الأربعاء، إن معدل النمو للبلاد سيبلغ 3.2 بالمئة في 2022.

وأشار إلى أن البلاد ستقترب تدريجيا إلى معدلات نمو 3.8 بالمئة و4 بالمئة خلال عامي 2023 -2024 على التوالي.

وسحب المغرب خلال 2020 نحو 3 مليارات دولار من خط سيولة لصندوق النقد الدولي، لتلبية النفقات المتصاعدة، وتراجع المداخيل النقدية الناجمة عن القيود المحلية والدولية لمواجهة الفيروس.

كما جمع من أسواق السندات مليار يورو (1.19 مليار دولار) في سبتمبر الماضي، و1.3 مليار يورو (2.9 مليارات دولار) في ديسمبر 2020.

بورصة مصر تستبعد 17 شركة من مؤشرها الرئيس

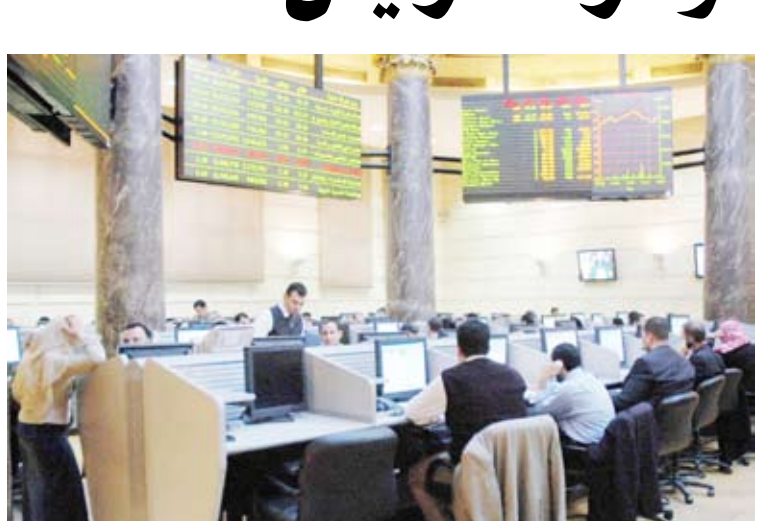

استبعدت بورصة مصر 17 شركة يقل رأس المال المصدر للواحدة منها عن 100 مليون جنيه (6.3 ملايين دولار)، كشرط من شروط الإدراج بالسوق الرئيس من إجمالي المؤشرات.

يأتي ذلك بينما تبدأ البورصة اعتبارا من مطلع أغسطس المقبل، منهجية جديدة لمؤشرات السوق، الخاصة بتكوين معايير إدراج وحذف الشركات، لتتوافق مع قواعد متعلقة بالحد الأدنى لرأس مال الشركات بالسوق الرئيس.

ووفق المنهجية الجديدة بحسب ما جاء في بيان البورصة المصرية، الأربعاء، سيتم إدراج 5 شركات فقط من القطاع العقاري بدلا من 8، و5 شركات من قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، بدلا من 6، لعدم استيفاء البقية الشروط المرتبطة برأس المال.

وشهد مؤشر البورصة المصرية متساوي الأوزان «EGX50 EWI» استبعاد 15 شركة في مقابل دخول 14 أخرى.

كذلك، شهد مؤشر «EGX70» خروج 23 شركة، انضمت 5 منها إلى مؤشر «EGX30»، أما مؤشر «EGX100» فقد شهد استبعاد 18 شركة مقابل دخول 16 أخرى.

وتقسم الشركات المدرجة في البورصة المصرية إلى درجات، بناء على وزنها في السوق المالية، وحجم نشاطها، ورأس مالها، وقيمتها السوقية.

وقال محمد فريد رئيس البورصة، إن تطوير منهجية المؤشرات، تستهدف تحقيق مزيد من الاستقرار في مكونات المؤشرات والعمل على الحد من تغيير عدد كبير من الشركات في المراجعة الواحدة، وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية.

بوينغ تعود إلى تحقيق الأرباح من جديد

حققت شركة «بوينغ» الأمريكية أرباحا للمرة الأولى منذ حوالي عامين، ما أثار دهشة «وول ستريت» وألمح إلى تحول محتمل، بعد واحدة من أسوأ الأزمات المالية في تاريخ الشركة المصنعة للطائرات الممتد قرناً من الزمان، حسب وكالة بلومبرغ للأنباء.

وقفزت الأسهم ولم يكن الربح المعدل، الذي يبلغ 40 سنتا للسهم، المؤشر الوحيد على التقدم في تقرير الشركة لأرباح الربع الثاني من العام، والذي صدر اليوم الأربعاء.

وتشير النتائج إلى أن بوينغ بدأت تخرج من ركود عميق، ناجم عن تفشي فيروس كورونا المستجد، وثغرات الجودة في الشركة، بعد حادثين داميين لطائرتها طراز «737 ماكس»، الأكثر مبيعاً.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة، ديف كالهون إنه من خلال استقرار نشاطها، أوقفت «بوينغ» خفض الوظائف على نطاق واسع، أقل بكثير عن خططها السابقها للاستغناء عن حوالي 20% من القوة العاملة.

معدل التضخم بالأردن 1.77 بالمئة في يونيو

أظهرت بيانات من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية أن معدل التضخم في يونيو حزيران بلغ 1.77 بالمئة على أساس سنوي. ومقارنة مع الشهر السابق، بلغ معدل التضخم 0.24 بالمئة، بحسب «رويترز» . وسجل معدل التضخم الأساسي، الذي يستبعد السلع الأكثر تذبذبا في أسعارها، 0.77 بالمئة في يونيو .

بنجلاديش تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية

دعت حكومة رئيسة وزراء بنجلاديش الشيخة حسينة واجد المستثمرين الأجانب إلى المساعدة في المحافظة على وتيرة النمو الاقتصادي القوية لبلادها.

وقال شبلي ربابة الإسلام رئيس هيئة سوق المال البنجلاديشية: «نحتاج إلى مزيد من الاستثمار لزيادة معدل النمو .. نريد أصدقاءنا الدوليين وبخاصة أصدقاءنا المستثمرين الأمريكيين للقدوم إلى بنجلاديش وتحقيق أعلى عائد على الاستثمار والذي توفره بنجلاديش حاليا».

وأشارت بلومبرج إلى أن المحللين الذين استطلعت رأيهم يتوقعون نمو اقتصاد بنجلاديش خلال العام المالي الحالي بنسبة 5.6% ليصبح ثاني أسرع اقتصادات آسيا نموا بعد الاقتصاد الصيني المنتظر نموه بمعدل 8.5 % ثم يصبح أسرع هذه الاقتصادات نموا عام 2023 بمعدل 7.3 % سنويا.

أسعار السلع الواردة إلى ألمانيا ترتفع لأعلى مستوى منذ 1981

ارتفعت أسعار السلع الواردة إلى ألمانيا مجددا الشهر الماضي، لأعلى مستوى منذ عام 1981، وفقا لما أعلنه مكتب الإحصاء الاتحادي أمس.

وفي مقارنة على أساس سنوي، ارتفعت أسعار الواردات في (يونيو) 12.9 في المائة، في وقت كان الخبراء يتوقعون معدلا سنويا مرتفعا، لكنهم افترضوا فقط زيادة تبلغ 12.6 في المائة، في المتوسط. وبحسب البيانات، كان هناك ارتفاع أعلى على أساس سنوي في (أكتوبر) 1981 خلال أزمة أسعار النفط الثانية، وفي أيار (مايو)، 11.8 في المائة، على أساس سنوي، وفقا لـ«الألمانية».

وعزا المكتب الارتفاع الحاد في المقام الأول إلى تطور أسعار الطاقة، وقال إن «واردات الطاقة كانت أعلى 88.5 في المائة، في حزيران (يونيو) 2021 مقارنة بالشهر نفسه عام 2020».

وأشار الإحصائيون إلى التأثير الأساسي الناجم عن انخفاض مستوى أسعار الطاقة في (يونيو) 2020، ومن دون الطاقة، ارتفعت أسعار الواردات 7.2 في المائة، على أساس سنوي.

كما ارتفعت أسعار السلع الوسيطة المستوردة بشكل حاد 17.1 في المائة، مقارنة (يونيو)2020، بينما زادت أسعار خام الحديد خصوصا في هذا المجال، حيث تضاعفت أسعارها تقريبا.

وفي سياق متصل، يتوقع قطاع الهندسة الكهربائية الألماني نموا 9 في المائة في السوق العالمية لمنتجاته، حسبما أفاد اتحاد ZVEI الذي يمثل القطاع في فرانكفورت، أمس.

وتوقع الاتحاد أن ترتفع مبيعاته في السوق الألمانية بنحو 6 في المائة، مع الإشارة إلى أن الزيادة المتوقعة تنطلق من أساس منخفض نسبيا نتيجة تأثيرات جائحة كورونا على المبيعات في عام 2020. وتباطأت سوق الكهرباء العالمية العام الماضي، محافظة على مستويات عام 2019.

وقال أندرياس جونترمان كبير الاقتصاديين في الاتحاد، «تم تجنب الانخفاض بشكل أساسي من خلال النمو في الصين، وكذلك في بعض الدول الآسيوية الأخرى، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وفيتنام»، مضيفا «في المقابل أن الانخفاض كان ملحوظا في أوروبا والولايات المتحدة».

وحقق القطاع في ألمانيا – الذي يعمل فيه نحو 870 ألف شخص – حجم مبيعات في العام الماضي بلغ نحو 180 مليار يورو «201 مليار دولار»، ويتعافى تدريجيا من الأزمة.

وقد رفع الاتحاد أخيرا توقعات الإنتاج لهذا العام إلى نمو 8 في المائة من نمو 5 في المائة سابقا.

إلى ذلك، أعلن وزير الصحة الألماني، أمس، أن أكثر من نصف سكان البلاد تم تطعيمهم بالكامل ضد كوفيد – 19، فيما يسود البلاد شعور بالقلق من ارتفاع عدد الإصابات.

وذكر الوزير ينس شبان، في تغريدة، «يتمتع أكثر من واحد من كل اثنين من الألمان (50.2 في المائة، أي 41.8 مليون) بتحصين كامل، وتم تطعيم 61.1 في المائة، (50.85 مليون) من المواطنين بجرعة واحدة على الأقل». وأضاف «كلما زاد عدد الأشخاص الذين يتم تطعيمهم الآن، سيكون الخريف والشتاء أكثر أمانا!».